الفصل الرابع

إرتباك المشهد بعد إزاحة مبارك
وتمهيد الطريق لحكم جماعة الاخوان المسلمين

obeikan.com

obeikan.com

بعد نجاح الموجه الثورية الأولى فى الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، فى خلع رأس نظام الفساد والاستبداد (حسنى مبارك وأنجاله) فى الحادى عشر من فبراير، تاهت القوى الثورية التى توزعت بين عشرات الائتلافات شبة الحزبية والعصبوية. ولعب المجلس العسكرى وأجهزة إستخباراته من ناحية، والتنظيم السرى لجماعة الأخوان المسلمين من ناحية أخرى، دورا كبيرا فى إختراق هذه المجموعات الشبابية وتفتيتها كل لحساباته، ومن هنا برز التخبط فى تصرفات المجموعات الشبابية، بل وبقية القوى الحزبية القديمة والجديدة معا، وأشتعلت النيران فى أكثر من موقع فى الميدان وفى غير الميدان مثل أحداث شارع محمد محمود الأولى (إبريل ٢٠١١) ومحمد محمود الثانية (نوفمبر ٢٠١١)، وأمام مجلس الوزراء والمجمع العلمى المصرى، وفى محاولات إقتحام مبنى وزارة الداخلية وهكذا.

وهنا تنادى عدد من المثقفين الوطنيين والخبراء المتخصصين فى دراسة العلوم السياسية والاستراتيجية، لدراسة الموقف، ومشاركة الثوار الشباب التفكير وتحليل المواقف، وكان مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية الذى تشرفت بتأسيسه وإدارته خلال الفترة من أكتوبر عام ٢٠١١ حتى ٢٥ يناير عام ٢٠١٣ فضل السبق فى تنظيم تلك الحلقات النقاشية المنظمة، وقد نجحنا فى نشر بعض هذه النتائج والوثائق، كما تحفظنا على نشر بعضها الأخر لأسباب لا تخفى على أحد.

والأن وبعد مرور أكثر من ثلاثة سنوات على تلك الأحداث أظن أن الأوان قد أن لنشر هذه الوثائق والأوراق، كما نشير إلى ما نشر فى حينه فى بعض الصحف اليومية، من تقديرات مواقف، كنا فيها السباقين دون إدعاء لتحليل أفق المستقبل، خصوصا بعد تولى جماعة الأخوان المسلمين الحكم فى البلاد، وبدت الغيوم ملبدة بأكثر من إحتمال للخطر، وها نحن نضع بين أيدى القراء والمؤرخين ما لدينا وما قمنا به من واجب وطنى ألزمنا به أنفسنا وألزمتنا به الظروف.

(١)
حلقة نقاشية عن الوضع السياسي الراهن ومستقبل الثورة المصرية

بتاريخ ٢٦ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١١

أقام مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية حلقة نقاشية عن الوضع السياسي الراهن، ومستقبل الثورة المصرية، شارك فيها عدد من السياسيين، والناشطين، والأكاديميين، وهم:الدكتور عبد الله الأشعل، السفير السابق، والمرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية، والدكتور إيمان يحيى، الأستاذ بجامعة قناة السويس. والدكتور صفوت حاتم أستاذ الجراحة والمفكر السياسي، والدكتور حسن نافعة أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، والدكتور محمد السعيد إدريس الخبير بمركزالأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. والكاتبتان الصحفيتان فريدة الشوباشي، ومديحة عمارة، والدكتور مجدي زعبل الأستاذ بجامعة الزقازيق والمهندس والناشط السياسي الفاروق عمر بان، والناشط السياسي عمار البلتاجي والأستاذ عبدالخالق فاروق الخبير الاقتصادي المدير التنفيذي لمركز النيل، ونجلاء مكاوي الباحثة بالمركز، وأحمد بان الباحث بالمركز.

كانت المحاور الرئيسية للحلقة هي وضع تقدير عام للموقف، وتحديد أطراف الأزمة، وتصور السيناريوهات المتوقعة، وقد اتفق المشاركون إلى حد ما في تحديد

obeikan.com

أسباب انطلاق الموجة الثانية من الثورة، ففي الأيام الأولى للثورة المصرية، ومع ردود فعل النظام السابق، وفشله في إدارة الأزمة، تحولت الانتفاضة إلى ثورة حقيقية شارك فيها كل القوى الثورية والشعب المصري بكل قطاعاته، التي لم تكن مقتنعة بالنظام ولا بالنخبة، لكن بعد سقوط رأس النظام، ولعدم وجود قيادة للثورة، أو إطار تنظيمي، أو حتى أيديولوجية، بدأت الخلافات تنشأ، خاصة وأن من قاموا بالثورة لم يتسلموا السلطة، وأوكلت المرحلة الانتقالية إلى جهة كان يفترض فيها أنها حمت الثورة، وبالتالي مؤتمنة عليها، وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومع الوقت ازدادت الفجوة بين ما يريده المجلس، وما يريده الثوار، وهو ما قامت الثورة من أجل تحقيقه، فصحيح أن الجيش كان ضد التوريث والخصخصة، ولذلك كان مستعدا للتضحية برأس النظام، بيد أنه ليس مستعدًا لتأسيس نظام بديل بسياسات بديلة، بالمعنى الذي يقصده ويريده الشعب، وبالتالي حدثت الفجوة بين الثوار والمجلس العسكري، الذي يعد امتدادًا لنظام مبارك، ومستعدا لإجراء إصلاحات طفيفة دون هدم النظام ككل، وإحداث تغيير جذري في السياسات.

رأى المشاركون فى الحلقة النقاشية أن الشعب لم يحصل على أية مكاسب حتى الآن، لذا فقد امتد الاحتقان إلى الشارع، ولم يعد قاصرًا على النخبة والتيارات السياسية، فقد أحس الشعب أنه خدع، فمزيدا من ارتفاع الأسعار، والانفلات الأمني، وغيرها من الأمور التي لا تعكس حال بلد يعيش ثورة حقيقية.

وقد رأى الشباب، الذين شاركوا في الثورة،والمعبرين عن الميدان في تلك الحلقة النقاشية، أن عدم إنجازأي شئ طوال التسعة أشهر الماضية، صنع جنين مشوه يدعى "مصر الجديدة"، التي تمناها شباب ٢٥ يناير، وثاروا من أجلها، ورأى بعضهم أن فشل المجلس العسكري في إدارة شئون البلاد كان متعمدًا، بل اعتبروه متآمرًا على الثورة، فالجنرالات لا زالوا يتحدثون

عن الثورة على أنها "أحداث التحرير"، وقد حاول المجلس العسكري تبريد الثورة، وراهن على أن الثورة لن تقوم مرة أخرى، وعمل بطريقة منظمة للغاية، فاستغل الفترة الانتقالية لينقذ نظام مبارك مرة أخرى، وعمل على إيقاظ قوى كانت مختفية، وغير محسوبة على الثورة (الإخوان المسلمين والسلفيين)، الذين أصابهم "هوس سياسي" نتيجة خلوالساحة أمامهم، فأصبحت المشكلة أن المزاج الشعبي العام بات غير راغب في الثورة، التي أضحت بالنسبة له فعل مجهد، فالمجلس العسكري نجح في أن ينقل للشعب حالة الكفر بالثورة، أما ما حدث في الجُمعات الأخيرة فهو تعبير عن القوى الحية في الشعب المصري.

أتفق الحاضرون على أن المجلس العسكري فقد شرعيته، فهو لم يمتلك الشرعية الثورية لأنه لم يلتزم بمسار الثورة، ولم يحافظ على تعهده بحماية أهدافها، كما أنه مفوض من قبل المخلوع، ولأنه تجاوز الستة أشهر التي تعهد بها، وهو فاقد الشرعية الأخلاقية لأنه قتل الثوار، وألقى بالشهيد في القمامة، ولذا يجب محاكمته.

تحدث الحاضرون عن طبيعة الأزمة وأطرافها، والمتمثلة في:

١ - المجلس العسكري، كونه الطرف الممسك بالسلطة (التنفيذية والتشريعية) بدون أية رقابة حيث السلطة المطلقة.

٢ - الطرف الثاني الذي يتمثل في النخبة السياسية بتشكيلاتها والقوى السياسية القديمة، والأحزاب الجديدة التي انبثقت عن الثورة، ولكنها لم تـأخذ الفرصة للاحتكاك بالجماهير.

٣- والطرف الثالث هو الأغلبية الصامتة، التي جلست تشاهد كيف يتصرف المجلس والنخبة، وبدأت تراقب فرأت أن النخبة ليست على المستوى المطلوب، وهذا يفسر ما حدث في الميدان، هذا فيما غاب عن المشهد القوى التي تصورت أنها ستقسم التورتة مع المجلس العسكري، لذا فالمشهد في الميدان صنعه الصامتون، وبعض القوى الشبابية المنظمة.

يمكن تحديد المشهد في الميدان، كما وصفه الشباب، بأنه مكون من ثوار، وباعة جائلين، ورجال المخابرات، وقد تمركز الثوار في أماكن مختلفة حسب اتجاهاتهم، كما أكد الشباب أن هناك حالات استيعاب سياسي من الثوار للإصلاحيين الموجودين في الميدان، غير القادرين على التعاطي مع الفعل الثوري، وطالبوا بالتوسط بين الثوار والداخلية لإيقاف "حمام الدم"، فيما شارك هؤلاء في لجان الأمن، والدواء، والطعام وغيره.

تحدث الشباب عن موقف الثوار في الميدان مؤكدين أن ثقة الثوار في أي اسم يطرحه المجلس العسكري للحكومة مفقودة تمامًا، وهم لم يرفضوا الجنزوري، بل رفضوا الفكرة من أساسها، فالمجلس الذي عين الجنزوري غير شرعي، وسقف مطالبهم يرتفع إلى حد انسحاب المجلس العسكري، ومحاكمة المسئولين عما جرى للثوار، وهم مصرون على استعادة الزخم الثوري، والكثير منهم لم يكن مع إغلاق جبهة محمد محمود، لأن تطور الأحداث بها كان يصب في صالح تحقيق مطالب الثوار، فقد استطاعت الموجة الثانية من الثورة أن تفرض تغيير الحكومة وأجبرت المجلس العسكري على ترشيح الجنزوري.

وعن موقف الإخوان المسلمين من المشاركة في أحداث التحرير الأخيرة، تحدث أحد الشباب المحسوبين على الإخوان، مبررا ذلك بأن الميدان ليس في حاجة للإخوان، في حين أن عدد من شباب الإخوان كان موجودا بصورة فردية، ومعظمهم مع الانتخابات، وينوون المشاركة في الانتخابات، ثم العودة مرة أخرى للميدان. فيما تحدث آخر مؤكدًا أن الإخوان بطبيعتهم ضد الثورة، التي تعتبر غير مطروحة في فكر الإخوان الذين حسموا أمرهم منذ ١١ فبراير، وليس لديهم مانع في العمل تحت سقف المجلس العسكري، مثلما عملوا تحت سقف نظام مبارك سابقًا.

أما المطلوب لحل الأزمة، وفي إطار تصور بعض السيناريوهات المتوقعة، أتفق عدد من الحضور على أن الميدان ليس قادرًا على ترشيح شخصية، أو حكومة تتولى إدارة المرحلة

الانتقالية، على الرغم من بعض المحاولات والجهود التي تبذل من أجل التوافق على بعض الشخصيات لتشكيل حكومة، وإن كانت المشكلة ليست في شخص الجنزوري، بل في الصلاحيات المتاحة له، وحتى في حال حصوله عليها، كيف سينقذ مصر من هذه الأزمة.

بالنسبة لآليات الثوار في إدارة الموقف، كان رد الفعل الأول تجاه تكليف الجنزوري بتشكيل حكومة، هو نقل الاعتصام إلى مجلس الوزراء، وهو ما أدى إلى سقوط شهيد دهسًا بالسيارة في ثاني أيام الاعتصام، وعلى صعيد آخر حاول الثوار تشكيل مجموعات للاتفاق على طرح أسماء في الميدان لتشكيل حكومة إنقاذ وطني، وما طرح من أسماء كان متوافقا عليه، بشكل كبير حسب تأكيدات شباب الميدان، وقد كان مرشحو الرئاسة هم أبرز الأسماء المطروحة، وذلك لأن الشباب القائمين على حملاتهم الانتخابية كانوا موجودون في الميدان ضمن المعتصمين، فيما عكست الأسماء المطروحة تنوع الموجودين في الاعتصام والتوافق العام، حيث لا يوجد خلاف جذري حول معظم الأسماء المرشحة لقيادة فترة انتقالية تنجز مجموعة من المهام المحددة، فضلاً عن أن شباب الثورة لم يعد لديهم آلية للتحاور مع المجلس العسكري، سوى تفويض بعض الشخصيات، فعلى حد تعبير أحدهم: "كل ما أكلمه يحبسني". لذا فهم يعتبرون أن المجلس يدير مرحلة "انتقامية" وليس انتقالية، وعليه فهم مصرون على السير في مسار الثورة، طالما بقي المجلس العسكري مُصرا على السير في مسار نظام مبارك.

أكد الخبراء الحاضرون على أهمية تشكيل حكومة إنقاذ وطني، متوافق عليها، تعبر عن أهداف الثورة بصلاحيات كاملة، وتدير المرحلة الانتقالية، حتى تسليم السلطة، لا تنهج نهج حكومة عصام شرف، وتأخذ قرارات فعلية فيما يتعلق بهموم المواطنين، خاصة العدالة الاجتماعية، وتشكل من كل التيارات السياسية التي تختار فيما بينها من يمثلها بنسب متساوية، وكفاءات شبابية بدلاً من أن يقوم المجلس العسكري بطرح الأسماء التي يختارها، لذا فإيجاد مخرج للأزمة يتوقف على مرونة المجلس العسكري، وقدرة الأطراف

السياسية على التوافق، وتأييد الأغلبية الصامتة لما سيتوافق عليه النخبة.

نشأ ثمة خلافاً بين الحاضرين من النخبة والثوار الشباب، ما عكس الفجوة بين الطرفين، وبرز في اتهام النخبة للشباب بأنهم يعيشون حالة غرور ثوري سيفقدهم أجيالاً ناضلت من قبل، كما أن الشباب حسب رأي النخبة، لا يدركون أن جيلهم سيفرز أيضًا ذات العناصر الانتهازية التي تم إفسادها بطرق مختلفة عبر الفضائيات وغيرها، فكما كان هناك أحزاب كارتونية فاليوم هناك ١٨٦ ائتلافا شبابيا.

كما رأى البعض أن رفض وجود منصات سيجعل الميدان معزولاً، وأن المطالب المطروحة بعيدة عن الناس، فيجب طرح مطالب لكسبهم وإفهامهم أن الميدان يطالب بحكومة تأتي بشرط تحقيقها مطالب الشعب، فالناس في الأقاليم تحتاج إلى من يتحدث بلغتهم وعن همومهم، حيث لم تصل الثورة بعد إلى الكثير من القرى والمدن المصرية.

كما نصح البعض شباب الثورة بضرورة تحديد أولوياتهم،وفقا ما يستطيعون فعله، فإسقاط المجلس العسكري ومحاكمته، هدف لا يمتلك الثوار أدوات تحقيقه حاليًا، لكن في الإمكان تحقيق أهداف ثورية حقيقية، ولابد من إنقاذ أهداف الثورة، وفقًا لمعطيات المشهد السياسي.

اختلف شباب الميدان مع توصيفهم بأنهم يعيشون حالة من الغرور الثوري، لكن في النهاية اتفق الجميع على وجوب أن يفتح الثوار أذرعهم للنخبة، وأن تنزل النخبة إلى الميدان، ولا ترقص على السلم، فتحسم أمرها، وتختار أحد المسارين، السياسي أو الثوري. واتفقوا أيضًا في مخاوفهم من استدراج الشعب إلى الانقسام، فيبدو أن هناك مجموعات مع المجلس العسكري، ومجموعات أخرى مع ميدان التحرير، لتخويف الشعب من مصير البلاد، في حال تخلي العسكر عن حكمه، فيما سادت حالة التخويف فعليًا عند قطاع كبير من الشعب، بل والنخبة.